برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 14-2011/11/17

قضايا السياسات

للعلم*

خلاصة سياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.2/2011/4-B*

(Arabic Only)

8 November 2011

ORIGINAL: ENGLISH

**أعيد إصدار الوثيقة لأسباب فنية*

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة السياسات والتخطيط والاستراتيجيات: السيد M. Aranda da Silva رقم الهاتف: 066513-2988

كبير موظفي السياسات، شعبة السياسات والتخطيط والاستراتيجيات: السيد P. Skoczylas رقم الهاتف: 066513-2053

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعدة الإدارية لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مقدمة

1- بناء على طلب المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2010، أعيدت كتابة هذه الوثيقة المعنونة "خلاصة سياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية" وأعيد تنظيمها بالكامل، لتبرز السياسات ذات الصلة بالأهداف الاستراتيجية **للبرنامج** مع ملاحظة الثغرات المحتملة والسياسات التي ينبغي تحديثها. وبناءً على طلب المجلس، فإن هذه الخلاصة ترمي إلى أن تكون بمثابة وثيقة استراتيجية إرشادية يمكنها أن تثري ما تقوم به الأمانة والمجلس من تفكير وتخطيط.

2- وبغية تسهيل الاطلاع على الخلاصة والمساعدة على تحديد السياسات ذات الصلة بالأهداف الاستراتيجية الواردة في الخطة الاستراتيجية 2008-2013، فإن هذه الخلاصة تحتوى على جدول بالسياسات تعقبه ملخصات لها. وقد أسقطت السياسات المتعلقة بأعمال **البرنامج** الداخلية فيما يخص المالية والإدارة وحشد الموارد والشؤون الإدارية.

3- وتشير هذه الوثيقة إلى عدد من السياسات المعروضة حاليا على المجلس التنفيذي أو ما زالت قيد الإعداد. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- الاستراتيجية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذوي: الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2011؛
- سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث: الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2011؛
- سياسة التغذية: الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2012؛
- سياسة الحماية: الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2012؛
- تحديث عن سياسة شبكات الأمان: الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2012؛
- سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ والجوع: الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2012؛
- دور المساعدة الغذائية في السياقات الانتقالية: الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2013؛
- إطار الاستجابة لحالات الطوارئ: تقوم إدارة العمليات حاليا بإعداد الإطار؛
- انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: تحتاج هذه الورقة إلى مزيد من الإعداد بحيث تشمل أحدث البحوث وتجارب **البرنامج** في مجال الكوارث الحضرية التي وقعت مؤخرا.

4- وسيجري تحديث هذه الخلاصة سنويا، وستتاح على القسمين المخصصين للمجلس التنفيذي وللسياسات في الموقع الشبكي **للبرنامج**، وذلك وفقا لطلب المجلس في دورته السنوية لعام 2002.

جدول السياسات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية (2008-2013)

5- *يبين هذا الجدول السياسات التي تدعم كل هدف من الأهداف الاستراتيجية (2008-2013) الواردة في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** 2008-2013.*

- ***الأخضر (خ)** ذو الخلفية الغامقة يدل على أن السياسة جرى تحديثها مؤخرا؛ ويدل **الأخضر** ذو الخطوط المائلة على أن من المقرر تحديث السياسة.*
- ***الأصفر (ص)** يدل على أن السياسة ما تزال سارية.*
- ***الأحمر (ح)** يدل على أن ثمة حاجة إلى سياسة جديدة أو نسخة محدثة.*
- ***الأزرق (ز)** يدل على وجود ثغرة في مجال السياسات.*

السياسات التي تتناول عدة أهداف استراتيجية

2009	سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين (تقييم محتمل في: 2013-2015)	خ
2004	سياسة شبكات الأمان القائمة على الغذاء (تقييم للبرامج في: 2011)	خ

ستعرض نسخة محدثة من سياسة شبكات الأمان القائمة على الغذاء على الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2012. وإذا تمت الموافقة عليها، فستحل محل سياسة عام 2004.

2011	سياسة **البرنامج** بشأن القسائم والتحويلات النقدية (تقييم محتمل في: 2012-2014)	خ
2009	سياسة التغذية المدرسية (تقييم في: 2012)	خ
2011	سياسة الحد من مخاطر الكوارث (تقييم محتمل في: 2013-2015)	خ

ستعرض سياسة الحد من مخاطر الكوارث على الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2011.

2012	سياسة التغذية (تقييم محتمل في: 2016-2018)	خ

ستعرض سياسة جديدة بشأن التغذية على الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2012.

2004	المبادئ الإنسانية	ص
2012	سياسة الحماية	خ

ستعرض السياسة بشأن الحماية على الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2012.

الهدف الاستراتيجي 1

إنقاذ الأرواح وحماية سبل كسب العيش في حالات الطوارئ

2004	تقدير احتياجات الطوارئ (تقييم في: 2008)	ص

ستعرض الاستراتيجية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذوي على الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2011. وستكمل الخلاصة سياسة عام 2004.

2006	الاستهداف في حالات الطوارئ (تقييم للنهج وليس للسياسة في: 2007)	ص
2004	التغذية في حالات الطوارئ: خبرات **البرنامج** والتحديات التي تواجهه	خ

*يقوم **البرنامج** حاليا بتحديث سياسته بشأن التغذية، وسيعرض سياسة شاملة بشأن التغذية على الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2012. وستحل هذه السياسة محل سياسة عام 2004 التي ركزت على حالات الطوارئ.*

2005	الانسحاب من حالات الطوارئ	ص
2010	دور **البرنامج** في نظام المساعدة الإنسانية	خ
2003	المعونة الغذائية وسبل العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات **البرنامج**	ص
2002	انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: استراتيجيات **البرنامج**	ح

*تحتاج وثائق انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية إلى مزيد من الإعداد بحيث تصبح سياسة رسمية تفيد من أحدث البحوث وتجارب **البرنامج** في مجال الكوارث الحضرية التي وقعت مؤخرا.*

2006	إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي	ص

⇦ *ثغرة محتملة*

(لم يحدد التاريخ) السياسة الشاملة بشأن الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها	ز

*يقوم **البرنامج** حاليا بإعداد إطار جديد للاستعداد للطوارئ والاستجابة لها يمكن أن يتطور فيصبح سياسة رسمية. كما يقوم **البرنامج** أيضا بإعداد إطار جديد بشأن الانخراط الاستراتيجي مع المنظمات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث والذي يمكن، بالتشاور مع هيئة المكتب، لتقديمه للموافقة عليه متى قرر المجلس ذلك.*

الهدف الاستراتيجي 2

منع الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها

2012	سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ والجوع	خ

*ستعرض سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ والجوع على الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2012.*

الهدف الاستراتيجي 3

استعادة الحياة وسبل كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما بعد الكوارث أو حالات الانتقال

1998 الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش	خ

سياسة "الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش" التي ترجع إلى عام 1998، ومذكرة "الانتقال من الإغاثة إلى التنمية" التي ترجع إلى عام 2004، ستحل محلهما "سياسة تحقيق الاستقرار في حالات الانتقال" التي ستعرض في عام 2013.

الهدف الاستراتيجي 4

الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين

2004	التقوية بالمغذيات الدقيقة: تجارب برنامج الأغذية العالمي وسبل التقدم	ص
2010	سياسة **البرنامج** إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (تقييم محتمل في: 2014-2016)	خ

الهدف الاستراتيجي 5

تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية

2006	شراء الأغذية في البلدان النامية	ص
2009	تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات (تقييم محتمل في 2013-2015)	خ

موجز السياسات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة

القضايا الشاملة

- المساواة بين الجنسين
- التغذية
- شبكات الأمان
- القسائم والتحويلات النقدية
- التغذية المدرسية
- الحد من مخاطر الكوارث
- المبادئ الإنسانية

سياسة المساواة بين الجنسين[1]

6- عدم المساواة بين الجنسين هو في آن واحد سبب وأثر رئيسي للجوع والفقر. وترمي سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين إلى تهيئة بيئة مواتية في **البرنامج** لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء على نحو يتجلى في السياسات والبرامج والأنشطة الداعمة للبلدان الشريكة في معالجة مشاكل الأغذية والتغذية. وسياسة **البرنامج** هي تعميم تمايز الجنسين على نحو أكمل في سياسات **البرنامج** وبرامجه على جميع المستويات.

7- وتشمل مجالات العمل ذات الأولوية ما يلي:

- إدراج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين ويأخذ في الحسبان السياقات التي يعمل فيها **البرنامج**، والتي تتراوح ما بين حالات طوارئ معقدة وظروف أكثر استقرارا.
- تعزيز حماية السكان الذين يستهدفهم **البرنامج** وموظفيه.
- العمل على الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والأطفال.
- دعم تنمية القدرات عن طريق موظفي **البرنامج**، في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وفي دعم الحكومات والشركاء من أجل إدراج المنظور الجنساني في خططهم وسياساتهم وبرامجهم الوطنية المتعلقة بالأغذية والتغذية.

[1] "سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن المساواة بين الجنسين" (WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1).

- تحسين نظم المساءلة كي يتم إدراج المنظور الجنساني في خطط العمل، وسجلات إدارة المخاطر، ومؤشرات الرصد والتقييم والأداء، وكذلك ليأخذ بها الشركاء.
- الاستعانة بحضور **البرنامج** الميداني وشبكة شركائه الواسعة النطاق للمناصرة على مختلف المستويات بغية التوعية.
- تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات **البرنامج**.
- إنشاء شراكات لمعالجة قضايا الجنسين وتقاسم المعرفة.

التغذية

8- يجري استعراض وتحديث سياسة **البرنامج** الكلية بشأن التغذية لتعرض على المجلس التنفيذي في عام 2012. وقد اكتسبت هذه المسألة طابعاً ملحاً جديدا منذ أن نشرت مجلة *لانست* الطبية استنتاجات تتعلق بأهمية التغذية بالنسبة للأطفال دون سن السنتين. يضاف إلى ذلك حدوث فتوحات جديدة في منتجات التغذية الموجهة والتعبئة والدعم المقدم من الجهات المانحة والقطاع الخاص. واستجابة لهذه التطورات وقع المدير التنفيذي على استراتيجية لتحسين التغذية في عام 2009. وعلى أساس هذه الاستراتيجية والمعرفة العلمية الجديدة أصبح **البرنامج** يعمل بنشاط على التوسع في أنشطة التغذية في حالات الطوارئ، وبخاصة استجابة للجفاف في منطقة الساحل، وفيضانات باكستان، وزلزال هايتي، والجفاف في القرن الأفريقي، وغير ذلك من العمليات. وستنعكس هذه التجارب على سياسة التغذية الجديدة.

شبكات الأمان[2]

9- يجري تحديث سياسة **البرنامج** بشأن شبكات الأمان التي ترجع إلى عام 2004 وذلك على ضوء تجدد الاهتمام الدولي بتوسيع نطاق شبكات الأمان وامتدادها، وزيادة التأكيد على دعم نهج الأمن الغذائي والتغذية التي تقودها البلدان. كما ستراعي هذه السياسة أحدث البحوث، والحلول والأمثلة فيما بين بلدان الجنوب مثل البرازيل والمكسيك وغيرهما، وأساليب البرامج، واستراتيجيات تسليم المسؤولية. ومن المتوقع عرضها على المجلس في عام 2012.

10- وتساعد شبكة الأمان حسنة التصميم الأسر المعرضة للمحن على التصدي للصدمات وتلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية والتغذوية. ويمكنها أيضا أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز سبل العيش لدى السكان الفقراء والضعفاء عن طريق مراعاة أدوار الجنسين في المجتمع وإمكانية الوصول إلى الفوائد واستخدامها. وتوفر شبكات الأمان القائمة على الغذاء الأغذية للمستفيدين مباشرة (عينا) أو عن طريق القسائم. ويزيد النقد من قوة المتلقين الشرائية فيمكنهم من تحسين استهلاكهم للأغذية.

11- وتتبع شبكات الأمان الجيدة التصميم والبرمجة المبادئ الأساسية التالية:

- تتواءم شبكات الأمان مع القيود الفريدة التي يواجهها السكان المستهدفون بحيث تراعي الاعتبارات الجنسانية؛ وهي تندرج في نطاق استراتيجية وطنية متسقة ويتم إنشاؤها بشراكة مع الحكومات القطرية والجهات المانحة.
- توجه شبكات الأمان إلى أشد الناس احتياجا.
- تتوافر شبكات الأمان خلال فترات الاحتياج.
- تأخذ شبكات الأمان بمنظور طويل الأجل لكي تبني القدرة على الصمود، وتحسِّن سبل العيش لدى السكان الفقراء، وتساعدهم على التصدي وحدهم للتقلبات الموسمية في مجال الأمن الغذائي.

[2] "برنامج الأغذية العالمي وشبكات الأمان القائمة على الغذاء: المفاهيم والتجارب وفرص البرمجة في المستقبل" (WFP/EB.3/2004/4-A).

- ينبغي لشبكات الأمان أن تكون قابلة للتنبؤ بقدر الإمكان حتى يعرف المستفيدون أنهم يستطيعون الاعتماد عليها في حالة وقوع الصدمات.
- بالنظر إلى أن 60 في المائة من السكان الذين يعانون من الجوع المزمن هم من النساء والفتيات، يجب أن تكون التدابير الإيجابية لصالح النساء جزءا من برامج شبكات الأمان، وأن تسعى البرامج إلى تحقيق المساواة في العلاقات بين الجنسين وفي داخل الأسر.[1]

التحويلات النقدية والقسائم[3]

12- تزود التحويلات النقدية المستفيدين بالنقود والقسائم التي تمكنهم من الحصول على الأغذية وفقا لقيمة أو كمية محددة سلفا في منافذ محددة. وكلاهما من أشكال من المساعدة الموجهة نحو السوق التي أخذت تصبح من العناصر الأساسية للاستجابات سواء في حالات الطوارئ أو في الأزمات الممتدة، وبالنسبة لنظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الوطنية. وقد توسع **البرنامج** بسرعة في برامج النقد والقسائم، وهي زيادة صارت ممكنة بفضل تغيرات في الإطار المالي تسهم في زيادة الشفافية، وتعزيز التخطيط والإدارة، وإقامة روابط واضحة مع مؤشرات الأداء بالنسبة لمختلف الأنشطة.[4]

13- وينبغي لبرامج القسائم والنقد أن تراعي ما يلي:

- كيفية عمل الأسواق؛
- توافر النظم المالية وآليات التسليم؛
- الظروف الأمنية؛
- الكفاءة؛
- الفعالية والآثار المتوقعة؛
- المساواة بين الجنسين: ينبغي للنساء أن يستفدن على قدم المساواة مع الرجال دون أي نتائج سلبية مثل العنف المنزلي. وينبغي قيام نظام للرصد لتبين ما إذا كان يتم تمكين النساء من خلال هذه البرامج. ومن المهم الاعتراف بأن إصدار الفوائد باسم النساء لا يعطيهن بالضرورة إمكانية التحكم في الحصص الغذائية المنزلية لأن هذا التحكم يتحدد بالقدرة على التفاوض واتخاذ القرارات بشأن استخدام الأغذية.[1]
- الأثر التغذوي: تحديد ما إذا كان البرنامج يستطيع زيادة التنوع الغذائي والتمكين من شراء الأغذية المغذية مثل منتجات الألبان التي لا يمكن عادة توزيعها في إطار برامج التغذية الواسعة النطاق؛
- أفضليات المستفيدين؛
- المعلومات اللازمة لتقدير التكاليف والآثار المتعلقة بالأدوات والمنهجيات الأخرى؛
- دور التكنولوجيا والطريقة التي يمكن بها للتوسع السريع في مجال التكنولوجيا والبنى التحتية دعم هذه البرامج، بما في ذلك: الهواتف النقالة، والعمليات المصرفية، بما يشمل استخدام الهاتف النقال، والبطاقات الذكية، واستخدام الحلول الرقمية أو القائمة على السمات البيولوجية أو بالاتصال المباشر (على الخط) لتحديد هوية المستفيدين، والتنفيذ، والرصد.

---

[3] "تحديث عن تنفيذ سياسة **البرنامج** بشأن القسائم والتحويلات النقدية" (WFP/EB.A/2011/5-A/Rev.1). وتحل هذه الوثيقة محل "القسائم والتحويلات النقدية كوسائل لتقديم المساعدات الغذائية: الفرص والتحديات" (WFP/EB.2/2008/4-B).

[4] "استعراض الإطار المالي" (WFP/EB.2/2010/5-A/1).

14- وتدعم سياسة **البرنامج** عدداً من الأولويات التي تتعلق بالنقد والقسائم سيجري تطبيقها في إطار مبادرة النقد من أجل التغيير. وهي تشمل:

- ضمان ارتكاز البرمجة على تقديرات لكي يكون استخدام الأغذية والتحويلات النقدية والقسائم مدعما بأدلة ذات مصداقية وموائمة للسياق مع تقديرات للاحتياجات، وتحليل للأسواق، ومعلومات عن المعلومات المتعلقة بسياق التسليم.
- وضع بروتوكولات وضوابط بشأن التوسع في برامج القسائم والتحويلات النقدية بما فيها التوسيع في الإرشاد البرمجي وصقله، وتصميم وتنفيذ برنامج لتنمية القدرات لصالح **البرنامج**، وصقل أدوات ونظم لقياس النتائج والمساءلة عن الموارد.
- تحسين إدارة أنشطة التحويلات النقدية والقسائم باستخدام أكثر الحلول المتاحة فعالية وكفاءة لرصدها وضبط تكاليف الوحدات من خلال سلسلة الإمدادات وإدارة المخاطر. ويمكن للتكنولوجيا أن تكون جزءا من الحل اللازم لتنفيذ هذه البرامج ومراقبتها على نحو فعال.
- تقوية الإدارة من أجل تحقيق النتائج بحيث يؤدي التوسع في هذه البرامج إلى زيادة أثرها.
- إنشاء شراكات استراتيجية وتقنية مع المنظمات غير الحكومية، والبنك الدولي، وغير ذلك من الجهات ذات التجربة في هذا المجال.
- ضمان تكامل برامج التحويلات النقدية والقسائم على النحو المناسب مع نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الوطنية.

التغذية المدرسية[5]

15- يقدم **البرنامج** وجبات مدرسية إلى 22 مليون من الأطفال في المتوسط كل سنة، ونصفهم من الفتيات، في نحو 70 بلدا. ومن المقدر أن ثمة حاجة إلى 3.2 مليار دولار أمريكي من أجل الوصول إلى 66 مليون طفل يذهبون إلى المدارس جوعى في البلدان النامية. كما أن برامج التغذية المدرسية تحد من الضعف بإزاء الجوع وتحمي سبل العيش وتعززها عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين الصحة والتغذية والتعليم. ويمكن للتغذية المدرسية أن تكون قيّمة:

- خلال الأزمات أو حالات الطوارئ؛
- في حالات ما بعد النزاع أو ما بعد الكوارث أو حالات الانتقال؛
- في الظروف الوطنية المستقرة.

16- ومن الممكن للنظم المدرسية في حالات الطوارئ أن تتيح طريقة فعالة للتوسع في شبكات الأمان القائمة ويمكنها توفير وسيلة لإعطاء الأسر تحويلا لقيمة غذائية في مقابل بقاء الأطفال في المدرسة. ومن الممكن لبرامج التغذية المدرسية في حالات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث وحالات الانتقال أن تدعم نزع الأسلحة من يد الأطفال، وتساعد الأطفال المشردين داخليا وأسرهم على العودة إلى ديارهم. كما أنها تساعد على إعادة الحياة العادية للأطفال بعد فترات التعطيل. ومن الممكن لبرامج التغذية المدرسية في الأوضاع المستقرة أن تصبح بالتدريج شبكات متكاملة للسياسات والاستراتيجيات الحكومية الرامية إلى التخفيف من حدة الجوع ونقص التغذية والفقر.

[5] "سياسة التغذية المدرسية في **البرنامج**" (WFP/EB.2/2009/4-A).

17- وتشمل المعايير الإرشادية بالنسبة للتغذية المدرسية ما يلي:

1) يجب أن تكون الاستدامة جزءا لا يتجزأ من برامج التغذية المدرسية منذ البداية. ومن المهم أن تكون الاستدامة في صميم استراتيجية للانتقال توافق عليها الحكومة **والبرنامج** وأصحاب المصلحة وتتضمن توقيتا وأهدافا ومعالم مرجعية للإنجاز؛
2) المواءمة السليمة مع أطر السياسات الوطنية؛
3) استقرار التمويل والميزنة؛
4) تصميم البرامج على نحو يتميز بالجودة والفعالية التكاليفية ويقوم على الاحتياجات؛
5) وجود ترتيبات مؤسسية متينة للتنفيذ والرصد والمساءلة؛
6) وضع استراتيجية للإنتاج وتوفير الموارد على الصعيد المحلي؛
7) وجود شراكات قوية وتنسيق فيما بين القطاعات؛
8) مشاركة وملكية مجتمعية قوية.

الحد من مخاطر الكوارث والاستعداد لها[6]

18- سيستعاض عن "سياسة الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش" لعام 1998 بـ "سياسة تحقيق الاستقرار في حالات الانتقال" التي ستعرض على المجلس في عام 2013.، وستستند إلى أحدث البحوث بشأن هذه القضايا، والتطورات في منظومة الأمم المتحدة، والتجارب المستخلصة من عمل **البرنامج** في الميدان.

19- ولقد كانت الاستجابة للكوارث ومساعدة المجتمعات المحلية والبلدان على الحد من مخاطر الكوارث جزءا من عمل **البرنامج** منذ البداية. ويعنى الحد من مخاطر الكوارث؛ بالنسبة **للبرنامج**، الاستجابة لحالات الطوارئ واستكمال ذلك بأنشطة موجهة للوقاية والاستعداد. وتكتسب الوقاية والاستعداد مزيدا من الأهمية بالنظر إلى عدد السكان المتأثرين بالكوارث الطبيعية والكوارث المرتبطة بالمناخ، وارتفاع تكاليف الاستجابة، وزيادة التوافق والإرادة السياسية على التخفيف من آثار المخاطر بالنسبة لأضعف السكان، ودعم المجتمعات المحلية في بناء القدرة على الصمود قبل وقوع الطوارئ. والاعتبارات الجنسانية بالغة الأهمية في الحد من مخاطر الكوارث. فالنساء في المجتمعات التي تنعدم فيها المساواة أضعف من الرجال إزاء الكوارث الطبيعية بسبب أنواع من الأدوار والسلوك التي حددها المجتمع للجنسين والتي تؤثر على فرص وصول النساء إلى الموارد.[7]

20- ويستمد **البرنامج** مزيته النسبية في عمله في مجال الوقاية والاستعداد على الحد من الجوع الشديد وفقدان الأرواح وسبل العيش في حالة الكوارث من طابعه التشغيلي، وحضوره الميداني، وتجربته في إدارة الأزمات، ومعارفه المحلية، وقدرته على الإنذار المبكر، وفهمه لهشاشة الأوضاع.

---

[6] "سياسة **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث" (WFP/EB.1/2009/5-B).

[7] "سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن المساواة بين الجنسين" (WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1)، نقلا عن:

Neumayer, E. and Pluemper, T. 2007. The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002. Annals of the Amer. Ass. of Geog., 97(3):551–566.

المبادئ الإنسانية[8]

21- أصدر **البرنامج**، بناء على طلب المجلس التنفيذي في عام 2004، موجزا لمبادئه الإنسانية التي تقدم إطارا لإرشاد العمل الإنساني، وتبرير عمل **البرنامج** بطريقة معينة، وضمان جودة المساعدة والمساءلة.

الهدف الاستراتيجي الأول

إنقاذ الأرواح وحماية سبل كسب العيش في حالات الطوارئ

الغاية 1: إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ والتقليص من سوء التغذية الحاد الناتج عن الصدمات إلى ما دون مستويات الطوارئ.

الغاية 2: حماية سبل كسب العيش وتعزيز الاعتماد على الذات في حالات الطوارئ والإنعاش المبكر.

الغاية 3: الوصول إلى اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من المجموعات والمجتمعات الضعيفة الذين أضرت الصدمات بأمنهم الغذائي والتغذوي.

الاستجابة للطوارئ

22- تستند سياسة **البرنامج** بشأن حالات الطوارئ إلى 50 سنة من التجربة في الاستجابة للكوارث، والنزاع، ونوبات الجفاف، والتشرد. وتعكس هذه السياسات الدروس المستفادة فيما يتعلق بالاستجابات للتحديات التي تمثلها بعض العوامل مثل التمدُّن، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والاستنتاجات العلمية الجديدة بشأن أهمية التغذية بالنسبة للأطفال دون سن السنتين، ودور المحافظة على سبل العيش، وكيفية الحد على نحو فعال من معدلات سوء التغذية والجوع، وبخاصة في حالة الأطفال الصغار. ويقوم **البرنامج** بإعداد إطار للاستجابة للطوارئ يمكن أن يصاغ على شكل سياسة، وإطار للانخراط مع الهيئات الوطنية لإدارة الكوارث. وتعكس الأقسام الواردة أدناه السياسات الحالية التي أقرها المجلس.

تقدير احتياجات الطوارئ[9]

23- يقرر **البرنامج**، في حالات الطوارئ، ما إذا كانت هناك حاجة إلى مساعدة غذائية خارجية للمحافظة على الأرواح وسبل العيش. ويتعين على تقديرات الاحتياجات في حالات الطوارئ ألا تقلل من أهمية الاحتياجات بحيث تترك السكان معرضين للمخاطر، أو أن تبالغ في تقدير الاحتياجات، وتسيء بذلك تخصيصَ موارد المساعدة الإنسانية الشحيحة.

24- وترمي تقديرات الاحتياجات إلى جمع المعلومات فيما يتعلق بما يلي:

- عدد الأشخاص المتأثرين؛
- حجم الأزمات وموقعها؛
- الفجوة التي يواجهها الناس في تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات التغذوية؛
- الفوارق من حيث الضعف بين الرجال والنساء والأطفال وغيرهم من السكان؛
- القدرات والإمكانيات ونظم سبل العيش المحلية الموجودة؛

[8] "المبادئ الإنسانية" (WFP/EB.A/2004/5-C).

[9] "تقدير احتياجات الطوارئ" (WFP/EB.1/2004/4-A).

- قدرات الأسر على التصدي كما تقاس من حيث القدرة على إنتاج الأغذية والحصول عليها عن طريق الشراء أو المقايضة أو غير ذلك من الوسائل؛
- مدى القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية عن طريق أنشطة الأسواق أو البرامج شبكات الأمان القائمة أو غير ذلك من الوسائل؛
- متى يمكن توقع عودة سبل العيش إلى الحالة العادية.

25- وتجرى التقديرات عن طريق بعثات التقدير السريع، وتقديرات المحاصيل والإمدادات الغذائية، وبعثات التقدير المشتركة.

26- وينبغي للتقديرات السليمة أن تراعي ما يلي:

- توافر المعلومات قبل الأزمات هام جداً. ومن شأن تنظيم بعثات منتظمة للتقدير إلى المناطق المعرضة للأزمات أن يحسّن من نوعية التقديرات عند وقوع كارثة.
- قد يكون نقص المعرفة المحلية بالأسواق المحلية والإقليمية والتجارة وغير ذلك من البيانات الاقتصادية عائقا كبيرا.
- يجب أن تكون التقديرات بمعزل عن الضغوط السياسية.
- ينطوي تقدير أعداد المشردين داخليا والرعاة على مشاكل.
- إجراء تقديرات الأمن التغذوي بشكل منفصل عن تقديرات الأمن الغذائي يثير مشاكل بالنسبة للاستهداف وتصميم البرامج، وقياسات الحصائل.
- ينبغي للتقديرات أن تكون جزءا منتظما من واجبات المكاتب القطرية، لضمان توافر بيانات متينة قبل وقوع الأزمات وتعديل البرامج والاستهداف أثناء الأزمات.

الاستهداف في حالات الطوارئ[10]

27- يقتضي الاستهداف تحقيق التوازن الصحيح بين أخطاء الإدراج (عندما يتلقى الناس الأغذية) وأخطاء الاستبعاد (عندما لا يتلقى الأغذية من يحتاجون إليها أو يحق لهم تلقيها).

28- وينطوي الاستهداف على نشاطين رئيسيين: 1) تحديد وانتقاء المجتمعات المحلية والأشخاص المحتاجين للمساعدة الغذائية، 2) انتقاء آليات تسليم الأغذية وتوزيعها التي تكفل على خير وجه إيصال المساعدات إلى المستفيدين من النساء والرجال والأطفال عند احتياجهم إليها.

29- وقد أصدر المجلس التنفيذي إرشادات واضحة بشأن الاستهداف خلال حالات الطوارئ الحادة، فأدرج النص التالي في سياسة **البرنامج**: "في حالات الطوارئ الحادة تعتبر أخطاء الإدماج أقل ضررا من أخطاء الاستبعاد. وتشمل أغراض الاستهداف الأخرى توفير بيئة آمنة لتسليم الأغذية والحفاظ على المرونة التي تسمح بالتكيف مع الحالات سريعة التغير. وترتفع تكاليف الاستهداف بالتناسب مع مستوى نُهج الاستهداف وتفاصيلها. وينبغي **للبرنامج** تحليل الفوائد وميزنة التكاليف المرتبطة بنُهج الاستهداف المختلفة واضعا في ذهنه أن تحقيق فعالية التكاليف في عمليات **البرنامج** قد ينطوي على زيادة في تكاليف المعاملات أو في نفقة الفرص البديلة للمتلقين."[11]

30- وتشمل المبادئ والممارسات العامة المتعلقة بالاستهداف ما يلي:

---

[10] "الاستهداف في حالات الطوارئ" (WFP/EB.1/2006/5-A).

[11] من النص الذي أضافه المجلس التنفيذي من أجل الموافقة على "سياسة الاستهداف في حالات الطوارئ" (WFP/EB.1/2006/5-A).

- السعي إلى تحقيق توازن بين أخطاء الإدراج والاستبعاد.
- اتخاذ قرارات الاستهداف لتدخل ما استنادا إلى تصور كامل للموارد، على أن يكون هناك استعداد لإدخال تعديلات بسبب انخفاض الموارد أو تأخرها عن طريق تحديد الأهداف ذات الأولوية. وينبغي إبلاغ هذه الأهداف ذات الأولوية بوضوح في وقت مبكر إلى جميع أصحاب المصلحة حتى تفهم الأولويات.
- التحلي بالمرونة في تعديل ممارسات **البرنامج** بحسب كل وضع وبالترافق مع أهداف المشروعات. ويجب نظرا لتطور الطوارئ وتغير احتياجات السكان أن تتطور عمليات الاستهداف بدورها.
- استخدام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وغير ذلك من أشكال التقييم وأدوات الإنذار المبكر من أجل تحديد إحداثيات الاستهداف. واستخدام هذه الأدوات بانتظام من أجل اكتشاف التغيرات بداية من مرحلة التخطيط وخلال دورة البرامج.
- رصد المناطق غير المستهدفة عن كثب لضمان تقدير الاحتياجات الجديدة.
- تحليل التكاليف والفوائد المرتبطة بمختلف نهج الاستهداف، والتكاليف المحتملة للتسرب والتكاليف التي يتحملها المستفيدون.

31- ومن الأهمية بمكان أن يعمل **البرنامج** على منع العنف ضد النساء والفتيات والأطفال في عملياته، وبخاصة في حالات الطوارئ المعقدة.[1] وينبغي له أن:

- يخفف من العبء الملقى على عاتق النساء والفتيات في المخيمات ويحسن سلامتهن.
  - ومثال ذلك أن النساء والفتيات كثيرا ما يجمعن الحطب دون غيرهن وقد يسرن لمسافات طويلة خارج المخيمات بأحمال ثقيلة ويتعرضن لمخاطر شخصية. وباستطاعة **البرنامج** توفير مواقد مقتصدة في استهلاك الوقود لأضعف النساء.
- يستخدم برامج المساعدة الغذائية لدعم الأنشطة المدرة للدخل في حالة النساء والفتيات.
- يدعم إنشاء أماكن آمنة للنساء والفتيات وخاصة بهن.
- يسهل تكوين مجموعات دعم للنساء لتمكينهن من اتخاذ القرارات وإسماع آرائهن، وبخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي.

حماية سبل العيش وتعزيز الاعتماد على النفس[12]

32- تقوم سياسة **البرنامج** بشأن سبل العيش على أساس أن الناس سيسعون جاهدين لا لحماية حياتهم وحياة أسرهم فحسب، بل ولحماية سبل عيشهم. والأشخاص المتأثرون بالأزمات ليسوا ضحايا سلبيين ومتلقين للمعونة؛ فهم يعتمدون بصفة أساسية على قدراتهم الخاصة ومواردهم وشبكاتهم من أجل البقاء والانتعاش. ومن سوء الحظ أن كثيرا من استراتيجيات التصدي هذه الرامية إلى تلبية الاحتياجات الحالية يمكن أن توقع الضرر بصحتهم ورفاههم بالإضافة إلى قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية في المستقبل.[13]

[12] "المعونة الغذائية وسبل العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات **للبرنامج**" (WFP/EB.A/2003/5-A).

[13] "المعونة الغذائية وسبل العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات **للبرنامج**" (WFP/EB.A/2003/5-A)، و"تحفيز التنمية" (WFP/EB.A/99/4-A).

33- ويستطيع **البرنامج** أن يؤدي دورا في حماية سبل العيش بتوجيه الأغذية إلى الذين تتعرض سبل عيشهم للخطر عن طريق منع استراتيجيات التصدي السلبية، واستهداف النساء لتلبية احتياجاتهن التغذوية واحتياجات أطفالهن، ودعم برامج المجتمع المحلي الرامية إلى تحسين البنى التحتية المجتمعية وإتاحة الفرص لتوليد الدخل. وتتضمن هذه البرامج التغذية المدرسية، والمخابز المحلية، والغذاء مقابل إنشاء الأصول، والغذاء مقابل العمل. يضاف إلى ذلك أن من المهم بالنسبة للنساء والرجال المشاركة على قدم المساواة في تحديد أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب على أساس الاحتياجات والأولويات المختلفة، وينبغي أن تتاح للنساء والرجال فرص متساوية للوصول إلى فوائد البرامج المعنية بسبل العيش. [1]

التغذية في حالات الطوارئ[14]

34- كما أشير من قبل، يجري حاليا استعراض وتحديث السياسة **البرنامج** الكلية بشأن التغذية لكي تعرض على المجلس في عام 2012. وتركز أحدث سياسة **للبرنامج** بشأن التغذية في حالات الطوارئ (منذ عام 2004) على زيادة عدد السلع في السلة الغذائية خلال حالات الطوارئ، ومحتوى الأغذية من الطاقة (السعرات الحرارية)، والتكوين التغذوي للأغذية. وقد تطورت ممارسات **البرنامج** التغذوية إلى حد كبير منذئذ؛ ومثال ذلك أن استجابته التغذوية في حالات الطوارئ قد اكتسبت أهمية جديدة مذ نشرت مجلة *لانست* الطبية استنتاجات بشأن أهمية التغذية بالنسبة للأطفال دون سن الثانية. يضاف إلى ذلك أنه حدثت فتوحات في مجال منتجات التغذية الموجهة، والتعبئة، والدعم المقدم من الجهات المانحة والقطاع الخاص.

وصول المساعدة الإنسانية[15]

35- ترجع المسؤولية الأساسية عن تقديم المساعدة الإنسانية للسكان إلى الدولة المتأثرة بالأزمة. وعندما تعجز دولة عن تقديم تلك المساعدة، فإن حكومة البلد المعني قد تتقدم بطلبات لكي ينظر فيها **البرنامج**. وقد يقدم **البرنامج** أيضا معونة غذائية طارئة وما يرتبط بذلك من مواد غير غذائية ودعم لوجستي بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة. ويتطلب **البرنامج** - لكي يجري تقديرا فعالا وفي الوقت المناسب ويضطلع بتسليم المعونة الغذائية وتوزيعها ورصدها ويضمن سلامة الموظفين - إمكانية وصول المساعدة الإنسانية على نحو آمن ودون عراقيل. وذلك أن وصول المساعدة الإنسانية شرط لازم للعمل الإنساني.

36- وليس من الممكن التوصل إلى نهج موحد **للبرنامج** فيما يتعلق بالوصول. فكل مشكلة فيما يتعلق بالوصول خاصة بوضع معين، وتتطلب مرونة وقدرة على الابتكار ويجب أن توازن احتياجات الأهالي مع سلامة الموظفين والمستفيدين. ويتطلب ضمان الوصول الآمن تحليلا سليما للوضع، وإدارة ووعيا أمنيا، والتقيد بالقانون الدولي والمبادئ الإنسانية، وتنسيقا وشراكات بين أصحاب المصلحة، ومناصرة على شتى المستويات.

دور البرنامج في نظام المساعدة الإنسانية[16]

37- تنص الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** 2008-2013 بوضوح على أن شراكات **البرنامج** مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين ذات أهمية أساسية في جميع عمله. وتؤكد الخطة الاستراتيجية أيضا على

[14] "التغذية في حالات الطوارئ: خبرات **البرنامج** والتحديات التي تواجهه" (WFP/EB.A/2004/5-A/3).
[15] "مذكرة عن إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1).
[16] "دور **البرنامج** في نظام المساعدة الإنسانية" (WFP/EB.1/2010/5-C).

أن **البرنامج** سيواصل المساهمة في شراكات وأعمال تنسيقية فعالة على المستوى القطري بغية تحديد الفجوات وتلافي التداخل.

38- ويدعم **البرنامج** نظام المجموعات وهو عضو نشط فيه، وقد أنشئ النظام لمعالجة الفجوات في الاستجابة العاجلة للأزمات الإنسانية، وهو يرمي إلى تحسين مساءلة القيادة والقدرة على التنبؤ في تسليم المساعدة في الحالات التي يتشرد فيها السكان داخليا. ويرتكز نظام المجموعات على نظام ذو مستويين:

- على المستوى العالمي تركز المجموعات على وضع معايير وإرشادات معيارية، وبناء القدرة على تحسين الاستجابة، وتوفير الدعم التشغيلي عن طريق أنشطة الاستعداد والمناصرة.
- على المستوى القطري تسعى المجموعات إلى دعم استجابة إنسانية متسقة وفعالة، والحد من التداخل وتسهيل تحديد أولويات الموارد المتاحة بين جميع أطراف العمل الإنساني المساهمة في مجال محدد للاحتياج.

الانسحاب من حالات الطوارئ[17]

39- يمكن للقرار المتعلق بمتى وكيف يتم الانسحاب من حالة من حالات الطوارئ أن يكون مهما أهمية القرار المتعلق بالدخول في مثل تلك الحالة. وينسحب **البرنامج** من حالات الطوارئ بطريقة من الطريقتين التاليتين: 1) يفعل ذلك بالتدريج فيسحب موارده من عملية ما أو بلد ما، أو 2) ينتقل من استجابة طارئة إلى برامج طويلة الأجل تحمي وتحسن سبل العيش وتزيد من القدرة على الصمود. ويحدث في كثير من الحالات، وليس دائما، أن يتطابق الانتقال مع التحول من عملية للطوارئ إلى عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش.

40- ويعني الانسحاب سحب الأغذية والدعم المالي والموظفين وغير ذلك من الموارد المرتبطة بحالة الطوارئ. وهو يتيح فرصا للانتقال إلى أنشطة للإنعاش المبكر ولكنه يثير أيضا مشاكل بالنسبة للمجتمعات المحلية المتضررة. ويتطلب الانسحاب استراتيجيات يجري التخطيط لها وتنفيذها بعناية.

41- وينبغي لاستراتيجية الانسحاب الجيدة أن تتضمن ما يلي:

- معايير واضحة للخروج؛
- معالم مرجعية يمكن قياسها من أجل تقييم التقدم المحرز نحو الوفاء بالمعايير؛
- اتخاذ خطوات للوصول إلى المعالم المرجعية وتحديد الأشخاص المسؤولين عن اتباع تلك الخطوات؛
- إجراءات لتقييم منتظم للتقدم المحرز نحو المعايير من أجل تعديلات ممكنة بناء على تحليل المخاطر المحتملة؛
- خط زمني مرن يحدد متى ينبغي الوصول إلى المعالم المرجعية ومتى تجرى التقييمات؛
- نقاط انطلاق واضحة تستند للتقدم نحو الأهداف، والتحسن في الوضع الإنساني، وقدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات، وتضاؤل المساهمات من جانب الجهات المانحة لحالة الطوارئ، أو استعداد لتحويل التمويل إلى برنامج للإنعاش.

42- وتنفذ استراتيجيات الانسحاب على أفضل وجه عندما تتضمن الاستجابة لحالة الطوارئ بحكم تصميمها أهدافا طويلة الأجل. وينبغي مواءمة استراتيجية الانسحاب مع الخطط الحكومية أو أولويات الجهات المانحة، حيثما أمكن.

[17] "الانسحاب من حالات الطوارئ: الاختيارات البرنامجية للانتقال من عمليات التصدي لحالات الطوارئ" (WFP/EB.1/2005/4-B).

الهدف الاستراتيجي الثاني

منع الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها

الغاية 1: دعم وتعزيز قدرات الحكومات للتنبؤ بالجوع الحاد الناجم عن الكوارث والتخفيف من حدته وتقدير نطاقه والتصدي له.

الغاية 2: دعم وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الصدمات من خلال شبكات الأمان أو إنشاء الأصول بما في ذلك التأقلم مع تغير المناخ.

43- لُخصت السياسات في هذا القسم في إطار قسم "السياسات الشاملة". وهي تشمل:

- سياسة المساواة بين الجنسين؛
- شبكات الأمان؛
- القسائم والتحويلات النقدية؛
- الحد من مخاطر الكوارث.

الهدف الاستراتيجي الثالث

استعادة الحياة وسبل كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما بعد الكوارث أو حالات الانتقال

الغاية 1: دعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا من خلال المساعدات الغذائية والتغذوية.

الغاية 2: دعم إعادة بناء سبل كسب العيش والأمن الغذائي والتغذوي للمجتمعات المحلية والأسر المتضررة من الصدمات.

الغاية 3: المساعدة على إنشاء أو إعادة بناء قدرات البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة من الصدمات على توفير أو تقديم الأغذية، والمساعدة على تفادي تجدد الصراعات.

الإنعاش[18]

يرجى ملاحظة أن سياسة "الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش" ستحل محلها "سياسة تحقيق الاستقرار في حالات الانتقال"، والتي من المقرر عرضها على المجلس في عام 2013. ويتعلق الملخص التالي بسياسة الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش التي ترجع إلى عام 1998.

44- أثبتت تجربة **البرنامج** الواسعة النطاق في حالات الطوارئ الممتدة أو المعقدة أن استجابات الإغاثة التقليدية كثيرا ما تكون غير كافية في معالجة الاحتياجات الحقيقية للأشخاص الذين يحاولون تحقيق الاستقرار والأمن لسبل عيشهم. وتعد الاستجابات للطوارئ أحداثا قصيرة الأجل وغير عادية، ومتميزة عن التنمية. ومن الممكن للأنشطة الإنمائية الداعمة للجهود الإنسانية أن تساعد على الحيلولة دون مزيد من التدهور في البنى الاجتماعية والاقتصادية، وإرساء الأسس للإنعاش والتصالح، وتساعد على تلافي الطوارئ المرتبطة بالنزاع في المستقبل. وتشمل السمات والعناصر اللازمة لاستراتيجية للإنعاش ما يلي:

[18] "الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش" (WFP/EB.A/98/4-A).

- من شأن استراتيجية للإنعاش أن تعكس معالم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري وتشرح مبررات العمل في الأوضاع الممتدة للإغاثة والإنعاش. وينبغي أن تحدد متى تكون المعونة الغذائية استجابة ملائمة ومتى يمكن استخدامها على نحو فعال.
- ينبغي الاضطلاع بتحليل للأوضاع للسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والبيئي، مع مراعاة قضايا الجنسين، وبما يشمل السكان ذوي الاحتياجات الغذائية والتغذوية المحددة.
- تقديرات المخاطر ضرورية للتأكد من أن التدخلات تساعد المستفيدين على التعافي من الخسائر، والتغلب على التوترات، والبدء في الانتعاش والتصالح.
- ينبغي تحديد الأهداف طويلة الأجل حتى يمكن تصميم برامج لدعم الانتعاش المستدام.
- ينبغي تحديد مؤشرات واضحة لقياس: 1) النتائج من قبيل قدرة النساء والرجال على تلبية احتياجاتهم الخاصة على مر الزمن؛ 2) قدرة **البرنامج** على تلبية الاحتياجات المتكررة والحصول على التمويل؛ 3) جدوى استراتيجيات الانسحاب.
- ينبغي للتدخلات أن تبني القدرات المحلية وتستخدمها على جميع المستويات، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي والمستفيدين مع مراعاة الأولويات والأهداف والاحتياجات المحلية.

الهدف الاستراتيجي الرابع

الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين

الغاية 1: مساعدة البلدان على خفض معدلات نقص التغذية إلى ما دون المستويات الخطرة وكسر حلقة الجوع المزمن المتوارث بين الأجيال.

الغاية 2: زيادة مستويات التعليم والتغذية والصحة الأساسية من خلال المساعدة الغذائية والتغذوية وأدوات الأمن الغذائي والتغذوي.

الغاية 3: تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُل والأوبئة الأخرى.

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل[19]

45- يوجد من بين المليارى نسمة الذين يعانون من نقص المغذيات الدقيقة كثيرون في البلدان ذات المعدلات العالية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والسل والمستويات المرتفعة لسوء التغذية. ويزيد كلا المرضين من شدة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي الحاليين ويؤديان في الوقت نفسه إلى ظهور أعراض الهزال لدى المصابين، وهو ما يفضي بصفة خاصة إلى عواقب سلبية بالنسبة للأطفال الذين كثيرا ما يقترن الهزال بالتقزم بينهم.

46- وتوجِّه سياسة **البرنامج** إزاء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أنشطتها كجزء من الاستجابة الكلية للأمم المتحدة وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية الخمسية (2011-2015) لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويرمي **البرنامج** إلى التأكد من أن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويتلقون العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية في البلدان ذات الدخل المنخفض يتلقون دعما تغذويا وأن الأشخاص المتأثرين بفيروس

[19] "سياسة **البرنامج** إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (WFP/EB.2/2010/4-A)؛ و"معلومات محدثة عن تصدي **البرنامج** لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز" (WFP/EB.A/2011/5-E).

نقص المناعة البشرية أو السل لا يلجؤون إلى آليات التصدي السلبية لمعالجة زيادة النفقات الأسرية وانخفاض الدخل. ولتلبية هذه الالتزامات سيقوم **البرنامج** بما يلي:

- دعم التعافي التغذوي والعلاج عن طريق التغذية و/أو الدعم الغذائي.
- التخفيف من آثار الإيدز على الأفراد والأسر عن طريق إنشاء أو دعم شبكات مستدامة للأمان.
- استخدام مساعدته الغذائية لزيادة الوعي بالروابط بين فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وانعدام المساواة بين الجنسين، والعنف القائم على تمايز الجنسين وانعدام الأمن الغذائي، وللعمل مع الشركاء على تعزيز اشتراك الرجال والفتيان في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والتخفيف من الآثار، والعلاج، والدعم وتقديم الرعاية.[1]

الهدف الاستراتيجي الخامس

تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية

الغاية 1: استخدام القوة الشرائية لدعم التنمية المستدامة لنظم الأمن الغذائي والتغذوي، وتحويل المساعدة الغذائية والتغذوية إلى استثمار إنتاجي في المجتمعات المحلية.

الغاية 2: وضع استراتيجيات واضحة لتسليم المسؤوليات من أجل تعزيز حلول الجوع المملوكة وطنيا.

الغاية3: تعزيز قدرات البلدان على تصميم وإدارة وتنفيذ أدوات وسياسات وبرامج للتنبؤ بالجوع والحد منه.

الشراء المحلي[20]

47- ما زال **البرنامج** يستخدم منذ زمن بعيد قوته الشرائية في بناء القدرات المحلية في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية والمناولة والتخزين. ويقوم **البرنامج** كل سنة بشراء حوالي 80 في المائة من أغذيته في البلدان النامية. كما اجتاز **البرنامج** حاليا أكثر من نصف المرحلة التجريبية من مبادرة الشراء من أجل التقدم التي تستخدم قوة **البرنامج** الشرائية وخبرته في مجال اللوجستيات ونوعية الأغذية لتمكين المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من الوصول إلى الأسواق الزراعية، ليصبحوا فاعلين قادرين على المنافسة في تلك الأسواق ولتحسين حياتهم بهذه الطريقة. وتعمل المبادرة الرائدة البالغة مدتها خمس سنوات والتي تنفذ في 21 بلدا على ربط طلب **البرنامج** للأغذية الأساسية بخبرة عدد كبير من الشركاء الذين يدعمون المزارعين المنخرطين في إنتاج فوائض غذائية وبيعها بأسعار عادلة. وتؤدي مبادرة الشراء من أجل التقدم عن طريق زيادة دخول المزارعين إلى تحويل مشتريات **البرنامج** على المستوى المحلي إلى أداة حيوية لبناء القدرات المحلية على معالجة الجوع.

48- يضاف إلى ذلك أن آلية الشراء الآجل جرت تجربتها في 2008، وزاد المجلس الترخيص بقيمة الشراء الآجل من 180 مليون دولار أمريكي إلى 507 مليون دولار أمريكي، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج ودروس مستفادة بالنسبة للشراء المحلي والشراء العام في المستقبل. وستدعم الدروس المستفادة والتجارب المكتسبة من مبادرة الشراء من أجل التقدم الإطار المالي الجديد وغير ذلك من المبتكرات في مجال الممارسات الشرائية وضع سياسة مواكبة للتطور في المستقبل.

[20] شراء الأغذية في البلدان النامية" (WFP/EB.1/2006/5-C).

تنمية القدرات وتسليم المسؤولية

49- جرت تكملة سياسة **البرنامج** لتنمية القدرات لعام 2009[21] بخطة للعمل[22] عرضت على المجلس في عام 2010. وهذا يؤكد أن الانتقال من "المعونة الغذائية" إلى "المساعدة الغذائية"، المبين بالتفصيل في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2008-2013) يعكس رؤية جديدة بالنسبة **للبرنامج**، ويعترف بأنه يتعين على **البرنامج** التشارك مع المجتمعات المحلية والبلدان من أجل الحد من الجوع. ويتحقق ذلك المطلب من خلال طريقين: 1) توفير قدرات مباشرة على الاستجابة للجوع عند انعدام تلك القدرات أو عدم كفايتها؛ 2) تسهيل قدرة البلدان على الحد من الجوع وتحسين الأمن الغذائي بدعم سياسات ومؤسسات وبرامج مكافحة الجوع. ومن الممكن تعزيز خمسة مجالات ذات أولوية للاشتراك عن طريق تجديد الشراكات، وهي:

- الاستثمار من أجل تقوية إدارة مخاطر الكوارث، وشبكات الأمان، وفرص الإنعاش والنمو؛
- تقوية مؤسسات مكافحة الجوع التي تتميز بالفعالية ويمكن مساءلتها؛
- تقوية ودعم الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل المشتركة الهادفة إلى مكافحة الجوع؛
- تقوية سياسات مكافحة الجوع والقدرات التشريعية في هذا المجال؛
- تسليم المسؤولية لقدرات وطنية مستدامة لإدارة استراتيجيات مكافحة الجوع.

[21] "سياسة **البرنامج** لتنمية القدرات" (WFP/EB.2/2009/4-B).

[22] "خطة عمل لتنفيذ عناصر تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2008-2013)" (WFP/EB.2/2010/4-D).